

سميح سعادة

(نائب رئيس مجلس الإدارة - المدير العام لبنك بيمو ش.م.ل. BANQUE BEMO S.A.L.)



قانون السرية المصرفية أساس لإعادة الثقة والنهوض المنشود

يؤدي بنك بيمو BEMO رسالته المصرفية وفق الأصول والقواعد المهنية السليمة متقيدا بالحوكمة الرشيدة والشفافية، وقد وصلت تمويلاته للقطاعين التجاري والصناعي ما يقرب من الـ ٧٠ في المئة من ايداعاته، ولطالما عمل بموجب قيمه المعتمدة وقدم خدماته المتميزة للشركات والافراد من منطلق واجبه ومسؤوليته.

نائب رئيس مجلس الإدارة ومدير عام البنك سميح سعادة وفي مقابله مع «البيان الاقتصادية» اعتبر قانون السرية المصرفية الاساس لاعادة الثقة وللنهوض المنشود، وسأل «اي

لبنان نريد واي اقتصاد ننشد يبقى الاساس في وضع الخطط والتوجهات المستقبلية لبناء وطن نفتخر به ويكون مستقبلاً للأجيال القادمة»، ودعا الى العمل بجد على اعادة

الثقة بالقطاع المصرفي والاقتصاد عموماً، والى وضع خطة اصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي والدول الصديقة ولبنانيي الانتشار للبدء من جديد وعلى الطريق السليم، واذ اشار الى ان مصرف لبنان المتجه لاطلاق عملة الكترونية لوضع حد للاقتصاد النقدي وتقليص الدولار، وجد ان هذه العملة تساعد في ضبط وتسهيل عمليات الدفع وبكلفة اقل، كما انها تعيد الانتظام الى العمل المصرفي السليم، موضحاً ان «بيمو» انتهى من زيادة رأسماله بنسبة ٢٠ في المئة تقيداً بطلب مصرف لبنان، مؤكداً تقيده الدائم بالقوانين والتعاميم وتوجهات السلطات الرقابية.

لوضع خطة اصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي والدول الصديقة ولبنانيي الانتشار للبدء من جديد وعلى الطريق السليم

اعادة الثقة بالقطاع المصرفي

■ في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها لبنان، ما هي الخطط التي ستقوم بها المصارف لاستيعاب الفترة الحالية؟ وهل ما زال بإمكان المصارف تأدية دور ما كما في السابق؟ وماذا عن احتمال تعثر مصارف بارزة في لبنان، وهل بالإمكان انقاذ القطاع المصرفي؟

— ان أهم القوانين التي ساهمت بازدهار لبنان وأدت إلى اعتباره كمركز مالي هو قانون السرية المصرفية الصادر عام ١٩٥٦ والذي يبقى الأساس لإعادة الثقة والنهوض المنشود. إن الأزمة التي نمر بها والتي تهدد مستقبل لبنان أساسها فقدان الثقة وسوء الأداء والفساد المستشري في المؤسسات، مما أدى إلى فقدان ما بنيناه سابقاً من خدمات مميزة واقتصاد مزدهر، فاختلنا على الرؤية لما يجب عليه أن يكون مستقبل هذا الوطن. فأني لبنان نريد وأي اقتصاد ننشد يبقى الأساس في وضع الخطط والتوجهات المستقبلية لبناء وطن نفتخر به ويكون مستقبلاً للأجيال القادمة. لم يكن المسؤولون لتاريخه على قدر المسؤولية، فأخذوا البلد الى انهيار مالي واقتصادي واجتماعي ولم يتفكروا ولو على حد أدنى ألا وهو العمل لما فيه مصلحة الوطن والمواطنين. فكان القطاع المالي الضحية الأولى لهذا الخلاف مما اعاق أي إمكانية لإعادة الاستثمار وتحريك الحركة الاقتصادية بالسرعة اللازمة. فالمصارف هي المحرك الأساسي لأي اقتصاد ويجب العمل بجد على إعادة الثقة لهذا القطاع والاقتصاد بشكل عام. أما المصرف المركزي والذي يقوم بإعادة النظر في بنية القطاع المصرفي، كان قد طلب من المصارف وضع الخطط اللازمة لرسملة المصارف والعمل من ضمن الوضع المستجد الذي نعيشه على عيدين بعضاً من ما فقدناه. إن القطاع المصرفي وفي ظل ما وصلنا إليه قد يُعتبر بمجملة متعثراً،

إلا إذا استطعنا الإتفاق وبسرعة على تشكيل حكومة تعكس الثقة وتضع خطة إصلاحية وبمساعدة صندوق النقد الدولي والدول الصديقة ولبنانيي الانتشار للبدء من جديد وعلى الطريق السليم. إن الخسائر فادحة والإمكانات محدودة إذا لم نتعاضد جميعاً للعمل والمساهمة في إعادة الدورة الاقتصادية السليمة وبناء اقتصاد منتج ومزدهر. فما نحتاج إليه هو رؤية جامعة وإدارة سليمة وخطة جديدة للإصلاح تتقدم بها مصلحة الوطن والمواطنين على كل شيء.

وفي ما يتعلق ببنك بيمو، فهو يعمل بحسب الأصول والقواعد المصرفية السليمة، ويقوم بدوره كوسيط بين المودعين والمستثمرين ويتقيد بمضمون الحوكمة الرشيدة والشفافية. إننا نقوم بهذا الدور بأفضل ما يكون خاصة لما فيه خدمة الاقتصاد الوطني. فبتاريخ ما قبل بدء الأزمة في أيلول ٢٠١٩، كنا قد سلفنا القطاع التجاري والصناعي ما يقارب ٧٠ في المئة من الإيداعات لدى مصرفنا وهذا رقم كبير ومشرف يتماشى مع ما تقدمه المصارف في أي بلد متقدم. وكل ذلك من ضمن المعايير الدولية المتبعة في التسليف مما انعكس على السمعة الحسنة والخدمة الممتازة التي تميز بها بنك بيمو. وكنا دائماً نتقيد بالقوانين المرعية للسلطات النقدية والرقابية والأصول المصرفية وسنبقى نعمل لمصلحة جميع الفرقاء من ضمن القيم التي يتبناها بنك بيمو ونقدم خدماتنا المميزة للشركات والأشخاص، متمنين أن تعود الثقة ونعيد الحياة لهذا القطاع لما فيه مصلحة هذا البلد. وخلال هذه الأزمة نستطيع أن نقول أننا استمررنا بالعمل ضمن هذا التوجه فتابعنا التسليف وقبول الودائع وتقديم مجمل الخدمات للعملاء لأنه واجب ومسؤولية لا يمكن التخلي عنها في الوقت العصيب.

العملة الالكترونية من ضمن الحلول الممكنة

■ ما رأيكم بالعملة الالكترونية التي يسوّق لها حاكم مصرف لبنان؟ هل بالإمكان التعامل فيها بسهولة وخاصة الأشخاص غير المتمكنين تكنولوجياً وهل من ثقة للمواطن باعتمادها؟

- يتجه مصرف لبنان لإطلاق عملة إلكترونية كجزء من الحلول لوضع حد للإقتصاد النقدي (Cash Economy) وإلى حد ما قد يكون الهدف تقليص دولرة الإقتصاد. إن مصرف لبنان يحاول تقليص الكتلة النقدية المتداولة وإعادة السيطرة على الدورة الإقتصادية والتعاملات المصرفية وذلك بإصدار عملة إلكترونية (Digital Currency) فيحد من قدرات الصرافين ويعيد التبادل النقدي إلى المصارف. وبهذه الطريقة قد

يستطيع أن يضع حداً للسوق السوداء وإلى حد ما يضبط النقد والتضخم. هناك آراء مختلفة عن العملات الإلكترونية ولكنها تبقى من ضمن الحلول الممكنة إذا ما وُضعت في سياق خطة عامة وشاملة لإعادة الحياة إلى الدورة الإقتصادية. إن هذه العملة الإلكترونية تساعد في ضبط وتسهيل عمليات الدفع وبكلفة أقل كما أنها

تعيد الإنتظام إلى العمل المصرفي السليم إلى ما يجب أن يكون. إن نجاح هذه المبادرة يحتاج إلى الإتفاق على قانونية هذه الخطوة وعلى الأسس التنظيمية وذلك لضمان نجاح واستقرار إصدار هذه العملة. إن قوة أية عملة تنبع من قانونيتها ومن الإحتياط المتوافر ومن قوة الإقتصاد، وهذا ما يجب العمل عليه لنجاح هذه الخطوة. قد يكون هناك عوائق للأشخاص غير المتمكنين تكنولوجياً ولكن هذا لا يمكن أن يمنع من مولكة التقدم الإلكتروني، لأن ما نشهده من تحديث في عمليات الدفع والدورة النقدية يحتاج إلى فترة كي يستطيع الجميع استيعابها واستعمالها بسهولة. وهذا شأن كل التقدم التكنولوجي والدفع الإلكتروني الذي نشهده فالسؤال ليس إذا أمكن ولكن متى (It's not about If, It's about when).



العملة الالكترونية تساعد في ضبط وتسهيل عمليات الدفع وبكلفة اقل كما تعيد الانتظام الى العمل المصرفي



تقييد بالقوانين والتعاميم

■ هل التزمتم بتعميم مصرف لبنان القاضي بزيادة رأسمال المصرف ٢٠ في المئة، وبالتعاميم الأخرى الخاصة بإعادة ١٥ إلى ٣٠ في المئة من الاموال المحولة الى الخارج؟

- تهدف تعاميم مصرف لبنان إلى تسهيل عمل المؤسسات المالية ومساعدتها على الإستمرار في ظل الإنحدار والتدهور الذي نعيشه. وهكذا إن القطاع المالي ملزم بالتقيد بها ونحن في بنك بيمو سنقوم بتطبيقها كما

يتوجب. وبالنسبة لزيادة رأسمال المال بـ ٢٠ في المئة، فقد قام مصرفنا بزيادتها وننتظر فقط موافقة مصرف لبنان على هذه

الزيادة. أما بخصوص تعميم ١٥٤ فلقد أرسلنا كتاباً إلى مجمل عملائنا نعلمهم فيه بمضمون هذا التعميم ونحثهم على التقيد إذا كانوا من المعنيين. وبما أنه يتوجب علينا المساعدة في إعادة النهوض وإنعاش الحركة الإقتصادية، فإن هذا التعميم في حال تطبيقه يساعد كثيراً في هذا الإتجاه. إن مصرفنا يتقيد دائماً بالقوانين والتعاميم وبتوجيهات السلطات الرقابية لأن الإمتثال واجب. فإننا نعود ونؤكد أن مشكلتنا هي عدم وجود رؤية تؤدي إلى خطة إصلاحية شاملة وجدية تضع حداً للفساد علنا نعيد بناء ما فقدناه من ثقة خاصة للقطاع المصرفي الذي يبقى الأساس في تحريك الإقتصاد والعمل للعبور إلى بناء إقتصاد منتج. فما أصاب الإقتصاد الوطني والقطاع المصرفي يحتاج إلى إدارة سليمة وفاعلة وإلى جهد كبير لإعادة الثقة للبنانيين أولاً وللمجتمع الدولي. إن هذا يحتاج إلى مسؤولين بالفعل أمام شعبهم يتخطون مصالحهم الشخصية أمام المصلحة العامة. ■